

أغلقت على انخفاض في «السعري» وارتفاع «الوزني» و«كويت15»

متداولون: التذبذب والضغوطات البيعية والمضاربات تهوي بمؤشر البورصة

حالات التذبذب سيطرت على القطاعات المدرجة والضغوطات البيعية طالت أسهم التوزيعات الكبيرة والصغيرة
استمرار انخفاض مستويات السيولة بسبب غياب الدعم الحقيقي من المحفظة الوطنية و المحفزات الفنية

حالة من الترقب والانتظار لإفصاح الشركات من جانب المستثمرين خاصة الصغار لتستفيد من المحافظ المالية تراجع بعض أسواق المال الخليجية أثر على نفسيات المتداولين المرتبطين بالتداول على الأسهم مزدوجة الإدراج



تراجع قيمة التداول في السوق

الشراء على بعض الأسهم القيادية وخصوصاً أجيلتي الذي ارتفع على مستوى المقاومة 700 أثناء التداول ولينمكن من اختراقه ليقل بذلك عند مستوى 680 نقطة بارتفاع وحدتان سعريتان بالإضافة إلى الإقالات التجميعية على بعض الأسهم ذات التأثير المباشر على المؤشر الوزني مثل بعض أسهم البنوك ليصل مره أخرى عند مستوى 461 نقطة أي قريباً من الهدف الذي ذكرناه في تصريحات سابقة 462 والذي ما إن تمكن من تجاوزه ليواصلنا إلى 466 نقطة ثم 477 نقطة كهدف قصيرة المدى. وأشار المحلل إلى أن الدعم فمما هو عند مستوى 455 نقطة ويكسر وسنجد إلى مستوى 449 نقطة وهو الأهم.

تصدر سهم «كامكو» قائمة أعلى ارتفاعات البورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 7.8 في المئة بإغلاقه عند مستوى 138 فلس، كذلك سهم «استهلاك» بنسبة 6.9 في المئة وسعر 154 فلس، وحل في المرتبة الثالثة سهم «عمار» بارتفاع

ان يتم الارتداد من مستوى الدعم 7750 نقطة وصولاً إلى 7792 نقطة ومنها إلى المقاومة الصعبة 7813 نقطة والتي باخترافها تكنتنا من الوصول إلى مستوى 8000 نقطة.

وتراجع القيم

شهدت جلسة تجارياً بحركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام مرتفعة إلى 334.1 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 318.6 مليون سهم في الجلسة السابقة بنمو نسبته 4.9 في المئة. أما عن قيم التداول فقد جاءت على تراجع لتبلغ 33.9 مليون دينار، مقابل 34 مليون دينار في الجلسة الماضية بنمو نسبته 0.29 في المئة. وبالنسبة للصقلات، فبلغ عددها

توزيعاتها عن العام الماضي. وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تداولاته على انخفاض في المؤشر السعري بواقع 23.3 نقطة في حين ارتفع المؤشر الوزني و«كويت15» بواقع 0.22 و 5.78 نقطة على التوالي. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عند الإغلاق حوالي 33.5 مليون دينار كويتي بقيمة أسهم بلغت نحو 327.9 مليون سهم من خلال هذا الصفقات بلغ 6114 صفقات. وعلى الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على ارتفاع نسبته 0.05 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 461.12 نقطة ليضيف لرصيد 0.22 نقطة، كذلك مؤشر «كويت15» فقد جاء على ارتفاع في

قال متداولون في سوق الكويت سيطرت حالات التذبذب في كل القطاعات المدرجة والضغوطات البيعية التي طالت أسهم التوزيعات والمضاربات القوية على أسهم متدنية القيمة في مجريات مسار جلسة البورصة لتهوي بمؤشرها السعري في المنطقة الحمراء ويقف المؤشر 23.3 نقطة. وأضافوا بذلك في مجريات أداء السوق استمرار انخفاض مستويات السيولة التي تشهدها أرباحاً تدريجياً منذ الأسبوع الماضي بسبب غياب الدعم الحقيقي من المحفظة الوطنية علاوة على المحفزات الفنية المتعلقة بزيادة وتيرة التصحيح وتبادل المركز في أسهم الشركات القادرة للقطاعات لا سيما الاستثمارية والعقارية. وأشاروا كما سادت حالة من الترقب والانتظار لإفصاح الشركات عن أداء البيانات المالية عن عام 2013 من جانب المستثمرين خاصة الصغار لتستفيد من هذه الحالة بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية لبناء المراكز والاتجاه بطريقة آتية. وتابعوا في ما يبدو أن تراجع بعض أسواق المال

إعادة الهيكلة رسخت جودة الأصول وساهمت في زيادة الأرباح

الخضيري: 115.9 مليون دينار صافي أرباح «بيتك» عن عام 2013

وتعمل في الاقتصاد الحقيقي. وقال إن «بيتك» يواصل سياسته التوسعية في الأسواق الخارجية على ضوء التخطئة الخسسية الموضوعية والمعتمدة، ويستهدف بذلك تعزيز تواجده الدولي في الأسواق والمراكز المالية المهمة على مستوى العالم وبناء استثمار قوي وسرعة للدخل وطويلة الأجل، مع تفعيل عملية الربط بين هذه الأسواق من جانب الكويت ودول مجلس التعاون من جانب آخر، وهي السياسة التي أسفرت خلال الفترة الماضية عن فتح الكثير من مجالات التعاون المشترك وفرص الاستثمار المتبادل التي شأنه تعزيز الروابط والعلاقات وفتح آفاق واسعة للبناء بين الشروب والحكومات لتكون أكثر جدوى مع تحقيق أفضل الأهداف لصحة «بيتك» وعلامة في وقت أصبحت فيه مجموعة «بيتك» أكثر انتشاراً وامتداداً على مستوى العالم، ويصل عدد فروعها الآن إلى 352 فرعاً حول العالم، فأنها تساهم بحصة كبيرة في الأرباح المحققة ولديها مصادر إيرادات جيدة، تؤكد سياسة التنوع وتعد مصادر الدخل وتوفر السيولة

سأهم في تحسين جودة أصول المحفظة الائتمانية، وتخفيض نسبة التسهيلات غير المنتظمة والتأخره بواصل «بيتك» المحافظة على معايير رأس المال وفق المتطلبات الرقابية حيث تصل نسبة كفاية رأس المال حالياً إلى 17.44 في المئة، كما أن تطبيق عملية إعادة الهيكلة التي دخلت عملها الثاني ساهمت في تنظيم عملية تقديم الخدمات المتعلقة بالعملاء «شركات وأفراد» في إطار واحد، الأمر الذي ساهم في نمو الإيرادات.



محمد الخضيري

وهدد الخضيري على استمرار «بيتك» كمؤسسة مصرفية إسلامية بالاستثمار الشرعي ومنح الرقابة الشرعية وثقافة ومهام أكثر لتتمثل مختلف أعمال «بيتك» بشكل مهني ليكون ضمن نموذج دراسة مخاطر جميع المشاريع التي ينفذها «بيتك» علاوة على تعزيز جانب تنمية الثقافة الشرعية لدى الموظفين. ووجدت الخضيري حرص «بيتك» على تقديم التمويل اللازم للشركات الكويتية وفق الضوابط والعايير الائتمانية المعروفة، مشيراً إلى أن هذا الدور مستمر ويعبر عن اهتمام «بيتك» بدعم الشركات الكويتية التي تساهم في التنمية

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، محمد علي الخضيري إن «بيتك» حقق نمواً في معظم مؤشراتنا المالية بنهاية عام 2013، بما يضع «بيتك» على طريق تحقيق الربحية المستدامة وتدعيم قاعدة رأس المال وتعزيز حصته السوقية وتأكيد ريادته محلياً وعالمياً في صناعة المصرفية الإسلامية. وأضاف الخضيري في تصريح صحفي بأن «بيتك» حقق إجمالي إيرادات عن عام 2013 قدرها 996 مليون دينار، بزيادة قدرها 67.3 مليون دينار وبنسبة زيادة 7.3 في المئة عن العام السابق، نتج عنها أرباح إجمالية قدرها 292 مليون دينار، منها أرباح للمودعين المستثمرين 172 مليون دينار توزع كالتالي: 2.180 في المئة للويرة الخاسية و 1.962 في المئة للودائع الاستثمارية المستفرة و 1.526 في المئة للويرة السريعة و 1.308 في المئة لحسابات التوفير الاستثمارية. وقد بلغ صافي أرباح المساهمين 115.9 مليون دينار بزيادة قدرها 28.2 مليون دينار وبنسبة زيادة 32 في المئة عن العام السابق.

«الخصوصية» توقع اتفاقية بمبلغ مليوني دينار مع «المقاولون العرب»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأنه ورد إليه كتاب من شركة مجموعة الخصوصية القابضة «الخصوصية» نصه كالآتي: إيماء إلى التعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، فإن شركة مجموعة الخصوصية القابضة تود الإفصاح بان شركة الغانم للمواد الخاصة «شركة تابعة بنسبة تبلغ 99 في المئة» قد قامت بتوقيع اتفاقية عقد مقاوله من الباطن مع شركة المقاولون العرب لتوريد وتركيب أعمال عزل جسر في مشروع وزارة الأشغال العامة رقم «أر ايه 166» بمبلغ قدره 2,023,954. ذلك «مليونان وثلاثة وعشرون ألف وتسعمائة وأربعة وخمسون ديناراً كويتياً ومئة وخمسون فلساً لا غير»، علماً بان مدة تنفيذ العقد هي 27 شهراً. ومن ثم فإن الأثر المالي المتوقع على شركة مجموعة الخصوصية القابضة هو هامش الربح 12 في المئة وذلك بعد أخذ بعض الاحتياطات لتغطية ما قد يلحق الخاسر من خسائر سواء كانت نتيجة غرامات أو ارتفاع في الأسعار أو خسارة أخرى قد تلحق الشركة التابعة من التزاماتها الأخرى والتي قد تؤثر على إيراداتها من إجمالي قيمة المناقصة. ورغم ذلك فإنه لا يمكننا القطع والحزم بتحديد الأثر الحقيقي لهذه المناقصة على الوضع المالي لشركة مجموعة الخصوصية القابضة باعتبار أن تلك الشركة التابعة تبشر عدة التزامات تشغيلية بمناسبة مناقصات عدة سوف تصب جميعها ربحاً وخسارة في بياناتها المالية المنتهية في نهاية العام، ومن ثم فإن ذلك الأثر المالي الحقيقي على شركة مجموعة الخصوصية القابضة لن يتضح بصورة قاطعة إلا باعتماد تلك البيانات المالية.

«سفن» تبرم عقداً لصالح «نفط الكويت» بـ 42.92 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن أنها قد أبرمت عقد لصالح شركة «نفط الكويت» والخاص بشروع «إنشاء خطوط أنابيب تدفق النفط الخام والأشغال المتصلة بها في مناطق غرب الكويت»، حيث تبلغ قيمة العقد 42.92 مليون دينار، علماً بان مدة العقد 5 سنوات من أمر مباشرة العمل، وأوضحت الشركة في بيان لها أمس على الموقع الرسمي للبورصة أن الأثر الكمي المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تحقيق أرباح تشغيلية بنسبة 3.5 في المئة «إلى 5 في المئة» من قيمة المشروع، إلا أن هذا الأثر الكمي عرضة للتغيير خلال تنفيذ المشروع نظراً لتطورات التنفيذ والتغيرات التي قد تطرأ على الأسعار. جدير بالذكر أن الشركة كانت قد أعلنت عن ترسية المناقصة سالف الذكر عليها مطلع شهر يناير الماضي.

«مينا» شركة تابعة رفعت دعوى ضد «برج هاجر» للمطالبة بمبلغ 10.05 ملايين ريال

أكدت شركة مينا العقارية أن إحدى شركاتها التابعة وهي شركة «جي دي آر إي سي للمشاريع العقارية»، قد قامت برفع دعوى بالمملكة العربية السعودية ضد شركة «برج هاجر العقارية»، وذلك للمطالبة بمبلغ 10.05 مليون ريال نتيجة إخلال الشركة المدعى عليها بالبنود التعاقدية الواردة بعقد انتفاع الطابق رقم «21» من برج هاجر - مكة المكرمة. وأوضحت الشركة في بيان لها أمس على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أنه قد تحدد تاريخ 4 مايو 2014 كأول جلسة لنظر الدعوى.

«التمدين الاستثمارية» تقدم عرضاً لشراء ما نسبته 14.58 في المئة من أسهم «التمدين العقارية»



شعار تمدين للاستثمار

من 30 في المئة من رأس مال الشركة، و قد اتفقتنا مبدئياً مع السادة شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول - حساب المحافظ وحساب العملاء - نيابة عن عميلها شركة أوفر لاند العقارية لشراء الأسهم التي تمتلكها الشركة في شركة التمدين العقارية والبالغ عددها 54,416,357 سهم «فقط أربعة وخمسون مليون وأربعمائة وستة عشر ألف وثلاثمائة وسبعة وخمسون سهماً» والتي تشكل ما نسبته

14.58 في المئة من رأسمال الشركة بسعر 0.265 فلس للسهم الواحد «فقط مئتان وخمسة وستون فلساً كويتياً» من خلال مزاد علني حال أن كمية الأسهم محل الاتفاق تزيد عن الخمسة بالمائة من رأس مال شركة التمدين العقارية. وأنه في حال إتمامنا لشراء تلك الأسهم لعملائنا فإن أحد عملائنا - شركة مجموعة فتح الخير القابضة - كطرف مشتري والأطراف الأخرى المشتري والأطراف المرتبطة معه يتخالف أو يتأخره بصورة مباشرة أو غير مباشرة سوف يتشكل مجتمعين كتحالف أو مصالح مشتركة عدد 275,145,674 سهم «فقط مئتان وخمسة وسبعون مليون ومئة وخمسة وأربعون ألف وستمئة وأربعة وسبعون سهم» والتي تشكل ما نسبته 73.74 في المئة من رأسمال الشركة. إن عميلنا شركة مجموعة فتح الخير القابضة وحلفاؤه - شركة السامية المتحدة العقارية ومشعل جاسم المرزوق - يمتلكون حالياً ما نسبته 59.16 في المئة من رأس مال شركة التمدين العقارية وذلك كما هو ثابت من الإفصاحات السابقة.